

شركة القاهرة للإسكان والتعمير
شركة مساهمة مصرية

تقرير الحوكمة السنوي للشركة عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المقر الرئيسي

العنوان: ٢٣١ القطاع الثاني - مركز المدينة - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - القاهرة

فرع الأسكندرية
العنوان: المتنقى الإداري - سموحة
تلفون: ٠٣٤٢٥٣٩٥٥ - ٠٣٤٢٤٨٤٣٣

العنوان: ٢٢٨١٣٣٨١٤
تلفون: ٠٢٢٨١٣٣٨١٤

تقرير تأكيد مستقل**على تقرير مجلس إدارة شركة القاهرة للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية)****عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات****كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات****ال الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦****الى السادة / مجلس إدارة شركة القاهرة للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية)****المقدمة**

قمنا بمهام التأكيد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعده بواسطه مجلس إدارة شركة القاهرة للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق والذي تم اعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئوليية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكيد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ . وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئوليية مراجع الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأنيد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكيد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريجية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتحطيم وتتفيد إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .

إن الاجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوفيقها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول . وبالتالي فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكيد المحدود أقل من التأكيد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكيد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصى وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الاجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات الشركة

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلى:

- الاستفسار من الادارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبعة من قبلهم في كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الادارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الادارة لتقدير مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الادارة الاشتراكي المشار اليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة .

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت اجراءاتنا في الأمور القابلة لقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكيفية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو إكمالها ومنها اجراءات الادارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الادارة ولجانه والإدارة التنفيذية . كما لم تتمد اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة . وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتقع عليهم لإهداف تلك الإجراءات وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه . كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل وبالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة شركة القاهرة للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨

القاهرة في ٢٢ مارس ٢٠٢٢



محمد احمد أبو القاسم
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س . م . رقم (١٧٥٥٣)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٥٩)
المتحدون للمراجعة والضرائب (UHY-United)

بيانات الأساسية للشركة:

شركة القاهرة للإسكان والتعهير		اسم الشركة
مزاولة كافة الأنشطة المتعلقة بالتنمية العقارية للأراضي والمباني والمنشآت بما في ذلك الحصول على كافة الأراضي والعقارات وبيعها وتأجيرها وإدارة وإستثمار جميع المنشآت السكنية ، والإدارية والسياحية والترفيهية وكافة المشروعات الازمة لتحقيق جميع العمليات العقارية والمالية والتجارية والسياحية المتصلة بهذه الأرضي القيام بأعمال تخطيط المدن وتزويدها بالبنية الأساسية	غرض الشركة	
١٩٩٥ / ٠٣ / ٣٠	تاريخ القيد بالبورصة	المدة المحددة للشركة مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تنتهي في ٢٤ إبريل ٢٠٣٣ طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٠٨/٠٣/٢٤
خمسة جنيهات	القيمة الاسمية للسهم	القانون الخاضع له الشركة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
٤٥٠١٤٠٠١٠ جنية	آخر رأس مال مصدر	آخر رأس مال مرخص به
١٣٩٨٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢١	رقم و تاريخ القيد بالسجل التجاري	آخر رأس مال مدفوع ٤٥٠١٤٠٠١٠ جنية (أربعون مليون و مائة وأربعون ألف جنيه و عشرة جنيهات)
احمد حسين احمد		اسم مسؤول الاتصال
٢٣١ القطاع الثاني - مركز المدينة - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - القاهرة		عنوان المركز الرئيسي
٢٨١٣٣٨١٨	أرقام الفاكس	أرقام التليفونات ٢٨١٣٣٨١٤
www.cairo-housing.com		الموقع الإلكتروني
ahmedhussen@cairo-housing.com		البريد الإلكتروني

اطار حوكمة الشركات :

تلزمه الشركة بتطبيق أعلى مستويات الحوكمة من خلال تحقيق الالتزام بكافة قوانين وقواعد حوكمة الشركات التي تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.
تعزف حوكمة الشركات على أنها الأسس المنظمة للعلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارية التنفيذية، المساهمين) بهدف توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين أصحاب العلاقة، وتحقيق الشفافية والعدالة والمحاسبة وتأمين حماية حقوق المساهمين والمصالح الأخرى والتأكد من أن الشركة تدار بما يخدم أصحاب المصالح فيها.

تعتبر حوكمة الشركات جزء لا يتجزأ من ثقافة الشركة وشركاتها التابعة بهدف تحقيق ما يلى:
- الشفافية : الانفتاح في العمليات التشغيلية والاستثمارية للشركة، والإبعاد عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل الأمور قابلة للتحقق والتأكد.

- المساعلة : حق المساهمين في مساعدة الإدارة التنظيمية عن أدانها، وهذا حق يضمنه القانون والنظام الأساسي للشركة. كما تضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام المجلس ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- المساواة : المساواة بين صغار وكبار المستثمرين، المحليين والأجانب على حد سواء. يضمن النظام الأساسي للشركة هذا المبدأ من حيث المساواة في حقوق التصويت، والمساعلة، والترشح، وحق الوصول للمعلومات.
- المسؤولية : مسؤولية الشركة في الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنوحة بالقانون، وتشجيع التواصل والمشاركة بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الفرص، والوظائف، والاستدامة.

الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة

الجمعية العامة للمساهمين:

تعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين بحد أقصى ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية، ويحق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويتم نشر الدعوة في جريدين يوميين، وتعقد الجمعية في أحد الأماكن التابعة للشركة أو شركاتها التابعة، مع توفير وسائل انتقال لمقر الاجتماع إذا لزم الأمر.

هيكل الملكية في ٣١/١٢/٢٠٢١

النسبة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر
% ٧٠,٠٣	٦٣,٠٢٢,٥٥١	شركة بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية
% ٩,٩٩	٩,٠٠٠,٠٠٠	وادي للاستشارات
% ٨٠,٠٢	٧٢,٠٢٢,٥٥١	الإجمالي

تم إدراج تجزئة سهم الشركة بالبورصة المصرية بتاريخ ٤/١٠/٢٠٢٢ ليصبح عدد الأسهم ٢٠٢٠,٠٢٠ سهم.

تشكيل مجلس الإدارة

م	إسم العضو	صفة العضو (التنفيذي / غير تنفيذى / مستقل)	عدد الأسهم المملوكة للشخص الاعتبارى	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ / ياسر محمد زكي ابراهيم	غير تنفيذى			
٢	السيد الأستاذ / احمد محمد مصطفى	تنفيذى	٦٣,٠٢٢,٥٥١		شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
٣	سليمان القرى	تنفيذى	٦٣,٠٢٢,٥٥١		شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
٤	السيد الأستاذ / محمد احمد محمود عثمان	تنفيذى	١,٢٧٢,٤٠٠		شركة سمو للاستشارات
٥	العزيز	غير تنفيذى	٦٣,٠٢٢,٥٥١		شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
٦	محمد الانصارى	غير تنفيذى	٦٣,٠٢٢,٥٥١		شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
٧	السيدة الأستاذة / راندا محمد الطيب محمد	غير تنفيذى			السيد الأستاذ / وليد محمد زكي ابراهيم

- تغيير شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية احد ممثليها في عضوية مجلس الادارة لتصبح السيدة / راند محمد الطيب محمد بدلا من السيد / محمد احمد صادق الجواهرجي وفقا لقرار مجلس الادارة المنعقد في ٢٠٢١/٠٢/٢٧
- تعديل صفة السيد / ياسر محمد زكي ابراهيم ليصبح رئيس مجلس الادارة - غير تنفيذى وتغيير شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية احد ممثليها في عضوية مجلس الادارة ليصبح السيد / وليد محمد عصام الدين انور محسن بدلا من السيد / احمد مصطفى عبد الحليم محمد وفقا لقرار مجلس الادارة المنعقد في ٢٠٢١/٠٣/٢٠
- تغيير شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية احد ممثليها في عضوية مجلس الادارة ليصبح السيد / احمد محمد مصطفى سليمان القرى بدلا من السيد / وليد محمد عصام الدين انور محسن وفقا لقرار مجلس الادارة المنعقد في ٢٠٢١/٠٣/٣١

دور مجلس الإدارة ومسئولياته:

يعد مجلس الإدارة الكيان الإداري الرئيسي للشركة، ويتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على التكليف الصادر من الجمعية العامة له، ويقوم المجلس بعرض التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية على الجمعية العامة العادية خلال ثلاثة الشهور التالية من انتهاء السنة المالية،

- ويطبع المجلس بمسئولياته ومهامه وفقا للنظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال: وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسؤولاً كذلك عن وضع نظام للإذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث، وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب. ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا فضلاً عن أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضاء أو لجاته أو غيرهم، وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض، ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية، ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.

- وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب والاختراق سواء من داخل الشركة أو من خارجها مثل تأمين استخدام الانترنت وأجهزة المحمول ضد الاختراقات والقرصنة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقوتات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.

رئيس مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عن الإدارة المثلث لأعمال المجلس وتفعيل أدائه وتطوير أعماله، كما تقع على عائقه أيضاً مسؤولية أخذ كل التدابير اللازمة لضمان قيام المجلس بمسؤولياته ووظائفه كاملة، والتتأكد من أن أعضاء المجلس يدركون دورهم ومسؤولياتهم كما يحترمون الحدود والصلاحيات المحددة لمجلس الإدارة، وتلك التي تم تحديدها لإدارة الشركة.
ومن أبرز مهامه ومسؤولياته ما يلى:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية لانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التتأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقائق في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التتأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراسة شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكيد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقى التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التتأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التتأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التتأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

العضو المنتدب:

ويمثل أعلى رتبة تنفيذية ضمن القوى العاملة للشركة وهو المسئول عن الإدارة التنفيذية اليومية والعمامة للشركة أمام مجلس الإدارة .

فيما يلى، دور ومهام الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب :

- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضا العمالء عن الشركة.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أدائها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقببي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعلة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتبع السلطة التي يعتمدتها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة:

يقوم بالتنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الشركة من خلال:

١. الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان، ومساعدة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
٢. معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
٣. متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
٤. حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكيد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
٥. التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.
٦. التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساعدة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترنات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.

لجان مجلس الإدارة

• لجنة المراجعة

م	إسم العضو	صفة العضو	المنصب	تاريخ الالتحاق
١	السيد الأستاذ / ياسر محمد زكي ابراهيم	غير تنفيذى	رئيس اللجنة	٢٠١٨
٢	السيد الأستاذ / هيثم خالد احمد بهلوان	مستقل	عضو	٢٠٢٠
٣	السيدة الأستاذة/ راندا محمد الطيب محمد	مستقل	عضو	٢٠٢١

سير اجتماعات مجلس الإدارة و لجانه:

عقد مجلس الإدارة عدد (١٣) جلسة وعقدت لجنة المراجعة عدد (٣) جلسات وعقدت الجمعية العامة العادية عدد (١) جلسة وعقدت الجمعية العامة غير العادية (٢) وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور اجتماعات المجلس أو اللجان كالتالي :

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان والجمعية العامة العادية وغير عادية خلال عام

٢٠٢١

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	الجمعية العامة العادية وغير العادية	لجنة المراجعة
١	شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية ويمثلها السيد / احمد محمد مصطفى سليمان القدرى	٧/١٣	١/٣	
٢	شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية ويمثلها السيد / محمد احمد محمود محمد عثمان	١٣/١٣	٢/٣	
٣	السيد الأستاذ/ وليد محمد زكي ابراهيم	١٣/١٣	٢/٣	٣/٣
٤	شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية ويمثلها السيد / راندا محمد الطيب محمد	١٣/١٣	٢/٣	
٥	شركة سمو للاستشارات ويمثلها السيد / عبد العزيز ابراهيم عبد العزيز	١٣/١٣	٣/٣	
٦	شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية ويمثلها السيد / هيثم خالد احمد بهلوو محمد الانصارى	١٣/١٣	١/٣	٣/٣
٧	السيد الأستاذ/ ياسر محمد زكي ابراهيم	١٣/١٣	٣/٣	

لجنة المراجعة:

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبة جديدة
- فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية واجراءاتها وخططها ونتائجها
- فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدم إليها المستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوفيق عرضها
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة مايلي:
 - أ- القوائم المالية الدورية والسنوية
 - ب- نشرات الطرح العام أو الخاص للأوراق المالية
 - ت- الموازنات التقديرية ومن بينها قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل التقديرية
- التأكيد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة والتقييم الدوري لتلك الإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد واعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة.
- وعلى اللجنة التتحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقباً حسابات الشركة والهيئة العامة للرقابة المالية.
- غير ذلك مما يرى مجلس إدارة الشركة من صلاحيات، وبما يتفق مع قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية:

مجلس إدارة الشركة هو الجهة المسئولة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة ومراجعته بشكل سنوي والتتأكد من فاعليته. وذلك من خلال تبني مسؤوليات وهياكل حوكمة من شأنها تحقيق مهام الرقابة الداخلية بشكل فعال وضمان كفاءة واستمرارية اوجه الرقابة الداخلية بالشركة، وتبني مجموعة من السياسات والإجراءات و الأخلاقيات العمل للعمل على:

- الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
 - ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
 - حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
 - زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة.
 - ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.
 - ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة.
- وتقوم لجنة المراجعة بتقديم تقريرها لمجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر، كما يحق للجنة طلب معلومات من أي إدارة في الشركة كما تمارس اختصاصاتها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

ادارة المراجعة الداخلية:

توجد إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية بالشركة و تعمل على تقويم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية، ونظام إدارة الشركة بما يمكن من تحقيق أهداف الشركة وحماية أصولها وإضافة قيمة للشركة

نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية:

الفحص الدوري للإدارات، بما في ذلك أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر في الشركة، خلال فترات ملائمة لتحديد ما إذا كانت المهام والوظائف الإدارية والمحاسبية والرقابية يتم انجازها بفاعلية ، وذلك طبقاً للسياسات والإجراءات والتعليمات المعتمدة في الشركة و بما يتواافق مع أهداف الشركة وأفضل الممارسات الإدارية بما في ذلك ما يلي:

- الوسائل والأساليب المستخدمة لحفظ على وحماية أصول الشركة بما فيها الأصول المعلوماتية من خطر السرقة والتلف والتدمير وسوء الاستخدام والإهمال وعدم الكفاءة والممارسات التجارية غير السليمة والإفصاح غير الملائم أو الفساد.
- مدى إمكانية الاعتماد على أمن وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية المعدة داخل الشركة ، والوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف والتقرير عن تلك المعلومات
- النظم الموجودة لضمان الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات التي لها تأثير على الشركة
- مدى الفعالية والكفاءة في توظيف الموارد وبتكلفة معقولة .
- إبلاغ الموظفين المسؤولين في الإدارة التي تم فحصها بنتائج الفحص الذي قامت به المراجعة الداخلية وما تم التوصل إليه من أراء و توصيات بغرض التحقق من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما تبين من أوجه ضعف . تقويم الخطط والإجراءات المتخذة من قبل الإدارات ذات العلاقة لمعالجة الملاحظات

والتصصيات التي تضمنها تقرير المراجعة وفي حالة عدم كفاية الإجراءات المتخذة يتم مناقشة هذا الأمر مع الموظفين المسؤولين للتأكد من كفاية الإجراءات المتخذة .

- المساعدة في التخطيط وتصميم وتطوير نظم المعلومات بعرض التأكيد من وجود رقابة كافية على الأنظمة ، وان جميع إجراءات فحص الأنظمة تتم في الوقت الملائم .

- تقديم الخدمات الاستشارية بناء على طلب من مجلس الإدارة ، أو لجنة المراجعة ، أو الإدارة التنفيذية للمساعدة بتحسين فاعلية وكفاءة عمليات الشركة .، والقيام بعمليات التقصي لحالات الغش ، والفساد ، أو أي عمليات فحص خاصة بناء على طلب مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة أو إدارة الشركة ، أو إذا توفر لدى المراجعة الداخلية أدلة كافية تظهر احتمال وجود مثل هذه الحالات.

- وضع خطة المراجعة للأقسام المراد فحصها، بناء على تقدير للمخاطر الموجودة في الشركة ككل وتقوم الإدارة بتقديم تقارير ربع سنوية وسنوية، بالإضافة للتقارير الخاصة باعمال ومهام محددة

ادارة المخاطر:

تعمل ادارة المخاطر بالشركة على وضع سياسة للمخاطر ووضع مؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة الخطر المحبط بالشركة وتحليل ورصد المخاطر المحتمل لعرض الشركة لها ومدى تاثيرها ومدى تحققها والتاكد من استمرار وملائمة وفاعلية تلك السياسات لقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر واجراء اي تعديلات مطلوبة طبقاً لتطورات السوق والبيئة المحيطة بالشركة.

ادارة الالتزام:

• تعلم ادارة الالتزام بالشركة على تطبيق قوانين البيئة وتقوم باختصار القائمين على ادارة الشركة باية قوانين وتعليمات رقابية صادرة من الجهات المختلفة للالتزام بها.

ادارة الحوكمة:

• تعلم ادارة الحوكمة على توطيد وارسال مبادئ الحوكمة بالشركة والتاكد من تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة اعمال وانشطة الشركة والوضوح في العلاقات بين مجلس الادارة واصحاب المصالح ومراقبة توافر المبادئ والعناصر الاساسية التي تساعد على تطوير وتحسين اداء الشركة بما يحقق الاهداف الاستراتيجية المحددة من قبل مجلس الادارة.

مراقب الحسابات:

يتم تعيين مراقباً حسابات الشركة من خلال ترشيح لجنة المراجعة والحكمة وعرض ذلك الترشيح على مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة للشركة في نهاية السنة المالية، وقد تم تعيين الأستاذ/ الأستاذ محمد احمد ابو القاسم مراقب الحسابات - المتحدون للمراجعة والضرائب والاستشارات والخدمات المالية - United HU مراقب حسابات الشركة وفقاً لقرار الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢١/٣١/٣١، ويقوم مراقباً الحسابات بتقديم تقريرهما الرابع السنوي عن القوائم المالية الدورية للشركة، وت تقديم تقريرهما السنوى عن أعمال مراجعة القوائم المالية بصورة مستقلة إلى أعضاء الجمعية العامة للشركة، ويتم التعامل مع مراقباً الحسابات والرد على استفساراتهم بخصوص القوائم المالية للشركة وكافة الاجراءات المتعلقة باعمال المراجعة والحكمة في وقتها.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

تلتزم الشركة بمتطلبات الأفصاح المقررة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، وتسعى الشركة لتحقيق هدف الشفافية من خلال الإفصاح عن معلومات الشركة المالية وغير المالية من خلال الأفصاح عن قوانها المالية السنوية والدولية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدولية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة، والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية والمعلومات الجوهرية والمعلومات الخاصة باعضاء مجلس الإدارة، هيكل المساهمين وتوزيعات الأرباح، وذلك من خلال موقع الشركة الإلكتروني، وتسليمها إلى إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية، وكذلك النشر بالجرائد اليومية فيما يخص القوانين المالية الدورية والسنوية وتقرير الإدارة التنفيذية.

كما تقوم الشركة بالإفصاح من خلال التقارير المالية الدورية والسنوية، والبورصة المصرية بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني عن المعلومات التالية:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية.
- هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.
- الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة.
- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائهما وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمهما.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائهما وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوانين المالية السنوية أو الربع سنوي (الدولية) تمهدأ لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة ٥% ومضارعاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة الشركة إذا بلغت النسبة المشتراء منه والأطراف المرتبطة به ٢٥% أو أكثر من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة أو أحد المسؤولين الرئيسيين بها.

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
١	لا يوجد غرامات على الشركة عدا غرامة تأخير في تقديم القوائم المالية عن فترة ٢٠٢١/٦/٣٠ للهيئة العامة للرقابة المالية	تم السداد بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠

علاقات المستثمرين

يقوم مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة بالعمل على تحسين نوعية خدماتها و العلاقات بين المستثمرين بالعمل على اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق و تحفقات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة، وذلك من خلال الاتصالات المستمرة مع مديري الحافظ المالية، والمحللين الماليين والسماسرة وسائر الجهات الفاعلة في السوق مع تشطيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك من خلال ما يلى:

- الأشتراك بصورة دورية في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالإستثمار في مصر والخارج
- عقد اللقاءات مع المستثمرين المتوقعين، وتطوير الاستراتيجيات اللازمة لاستهداف وجذب مستثمرين جدد طويلي الأمد.
- تعزيز صورة الشركة في الأسواق المالية وفي الإعلام المالي.
- تكوين علاقة دائمة مع المحللين الماليين من خلال اجتماعات خاصة وعامة، ومؤتمرات، ودراسات التوقعات، واستفسارات وتحليلات ردود الأفعال.
- كتابة وتوزيع التقارير المالية الدورية والسنوية والبيانات الصحفية.
- تنسيق مصادر التقارير الداخلية والتأكد من التفسير المناسب للبيانات.
- التشارك مع الإدارة المالية في الشركة فيما يتعلق بالأمور التي يراد الإفصاح عنها.
- تعزيز المشاركة على الصفحة الإلكترونية للشركة، إعداد تقارير الإفصاح المطلوبه من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والبيانات غير الصحيحة التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين والمحللين الماليين ومديري المحافظ الاستثمارية.

أدوات الإفصاح:

تقرير مجلس الإدارة:

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، هذا بالإضافة إلى تقرير الإدارة التنفيذية عن القوائم المالية الدورية.

تقرير الأفصاح:

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي عن هيكل المساهمين واعضاء مجلس الإدارة بعد من قبل إدارة الشركة بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها.

الموقع الإلكتروني:

موقع الشركة الإلكتروني يتضمن البيانات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة ومشروعاتها المختلفة.

المواثيق والسياسات:

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني:

هو قيام الموظف بأداء واجباته الوظيفية بأمانة ونزاهة وموضوعية، والعمل باستمرارية على تحقيق أهداف المجموعة، وأن تكون ممارسته في حدود الصلاحيات المخولة له، وأن يؤدي عمله بحسن نية، متجرداً من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القانون، أو الضرر بالمصلحة العامة، لتحقيق مصلحة خاصة له أو للغير. تقوم الشركة بتنفيذ أعمالها بشرف ونزاهة، مع احترام مصالح شركاء النشاط مع الالتزام بسياسات المجموعة ومبادئ العمل السائدة. يلتزم جميع أفراد الشركة دائمًا بالمحافظة على سمعة الشركة الطيبة ويجب عليهم التركيز على الن نقاط التالية بسياسات الشركة مثل: تضارب المصالح، التعامل مع الآخرين، الحفاظ على سرية المعلومات، قبول وتقديم الهدايا، الرشوة والفساد، عدم التمييز، الالتزام بالقوانين واللوائح، ومنع التحرش الجنسي.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

إعداد سلم للدرج المهني (Career Ladder)، وتؤكد قيم الالتزام والقابلية للتطوير في جميع المستويات الإدارية بالمجموعة. وإعداد نظام بناء كوادر الصف الثاني (Succession Plan) وذلك لضمان استمرار العمل لتنفيذ السياسات للمجموعة حيث يجب توافق البدائل للوظائف القيادية الحيوية لضمان استمرار تنفيذ رؤى الإدارة العليا (دون الارتباط أو التأثر بالأشخاص في حال حدوث أي عرض). وتسكين احتياجات الهيكل بالموظفين المناسبين (طبقاً للمهارات والجدران المطلوبة للوظيفة) سواء من الحاليين أو تعين موظفين جدد .

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

الإبلاغ عن المخالفات هي العملية المتّبعة في التبليغ عن الأمور الغير أخلاقية داخل الشركة ويمكن أن تشمل الأفعال الخاطئة أو السلوك غير القانوني أو الممارسات المالية الخاطئة أو الأخطار التي تهدّد العاملين أو المجموعة. مجموعة طلعت مصطفى تحرص على توفير السياسة لحماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالمجموعة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والأبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذًا في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة:

تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخليين على أسهم الشركة وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال:
١. عدم السماح بتعامل أي من الداخليين أو الأطراف المرتبطة على أسهم الشركة خلال ٥ أيام عمل قبل و يوم عمل بعد نشر أي أخبار جوهرية، مع إخطار البورصة .

٢. اخطار إدارة الأفلاج بالبورصة المصرية فور حدوث تغييرات على تشكيل مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
٣. عدم السماح بتجاوز فترة تعامل الداخليين عن شهر من تاريخ تسليم البورصة إخطار التعامل.
٤. يتم عمل جدول لمتابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة خلال العام.

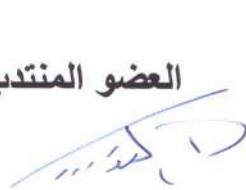
جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

م	اسم العضو	عدد الاسهم المملوكة اول العام	الاسهم المشتراء خلال العام (تضاف)	الاسهم المباعة خلال العام (تخصم)	رصيد الاسهم في نهاية العام
١	بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية	٦٨,٨٢٢,٥٥١	-	٥,٨٠٠,٠٠٠	٦٣,٠٢٢,٥٥١
٢	وادى للاستشارات	-	٩,٠٠٠,٠٠٠	-	٩,٠٠٠,٠٠٠
٣	سمو للاستشارات	٩,٠٠٢,٦٥٠	-	٧,٧٣٠,٢٥٠	١,٢٧٢,٤٠٠
٤	بي اف ايه PFA للاستشارات	٣,٢٠٠,٠٠٠	-	٣,٢٠٠,٠٠٠	-

سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية:

- تقوم الشركة بالمساهمة في اعمال التنمية المستدامة بما فيها صحة ورفاهية القوم العاملة بالشركة.
- تقوم الشركة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياةقوى العاملة بالشركة واسرهم وتوظيف الافراد بصورة مباشرة من خلال تعين موظفين دائمين او مؤقتين بموجب عقود.
- تقوم الشركة بالاستثمار المالي على اساس قصير الامد او طويل الامد بما يعود على المجتمعات المحلية بالعديد من الفوائد.
- تقوم الشركة بتحفيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد من شركات موجودة في المجتمعات المحلية.

العضو المنتدب




أحمد محمد مصطفى سليمان القدرى